باختصار

بالدفع الذاتي

تخرج مؤخرا أربعة وعشرون من رواد الأعمال الناشئين من أصحاب الابتكارات في مجال التكنولوجيا النظيفة من أول معسكر تدريب في مجال التكنولوجيا النظيفة أقيم في فييت نام. ويعمل هذا البرنامج على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير وتسويق حلول وتكنولوجيات مبتكرة تستخدم الطاقة النظيفة والحلول القائمة على الكفاءة في استخدام الطاقة في مجالات النقل والأعمال التجارية الزراعية وإدارة المياه.

وقد اتُخذت هذه المبادرة من جانب «برنامج تكنولوجيا المناخ» التابع للبنكَ الدولي وبمشاركة بنك التنمية الآسيوي بهدف التعجيل بنمو الأعمال الجديدة الداعمة للبيئة في المنطقة (التي يطلق عليها مسمى الأعمال الخضراء) وللمساعدة في الحد من خطر تغير المناخ. فقد شهدت فييت نام على مدار الخمسين عاما الماضية ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٥ سنتيمترات بينما أسفرت الأحداث المناخية العنيفة – كالأعاصير والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف وتسرب المياه المالحة — عن مقتل ٩٥٠٠ شخص وكلفت البلد نحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا.

ويقول الدكتور إيمنغ زو كبير أخصائي الطاقة في بنك التنمية الآسيوي وأحد منظمي المعسكر التدريبي «ينبغي أن نعمل على تدريب رواد الأعمال المبتكرة والناجحة في مجال تكنولوجيا المناخ للتصدي لتغير المناخ.» وأضاف قائلا «إن مثل هذا المعسكر التدريبي الذي يوفر دعما عمليا مكثفا لأكثر هذه المشروعات قدرة على النجاح في فييت نام يقوم بدور مهم في صنع هذا الإنجاز.»

واستنادا إلى النجاح الذي أحرزه معسكر التدريب، سيواصل البرنامج رعاية وتوجيه الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المناخ من خلال «مركز الابتكار في مجال المناخ» (مركز فييت نام). ومن شأن الدعم المقدم من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ووزارة الخارجية والتجارة الأسترالية أن يساعد على تقديم خدمات استشارية للشركات كما يقدم التمويل اللازم لتسويق التكنولوجيا إلى العديد من رواد الأعمال في مجال تكنولوجيا المناخ، بما في ذلك الاستثمار في أسهم ملكية ٢٥ شركة على مدار السنوات الخمس الأولى. ومن خلال هذا الدعم، من المتوقع أن يسهم المركز في تخفيض أو منع انبعاثات الكربون السنوية التي تعادل انبعاثات ٤٧ ألف سيارة ركاب، وزيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة، وزيادة الكفاءة الزراعية، وتوفير سبل الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة أو الأكثر كفاءة. وعموما، فإن مركز فييت نام للابتكار في مجال المناخ سيسهم في حماية مليون شخص من الآثار المدمرة لتغير المناخ.

أطفال من فييت نام يختبرون قوة الطاقة الخضراء.

التغذية بالملعقة

أطلق بنك التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة بيبسيكو «برنامج الدعم المستمر لتحسين التغذية» (Spoon)، وهو برنامج مدته خمس سنوات يهدف للوقاية من نقص التغذية وخفض مخاطر البدانة بين الأطفال الرضع في المناطق الفقيرة في كولومبيا وغواتيمالا والمكسيك وبيرو.

ويقول رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية السيد لويس ألبرتو مورينو «إن المشكلات الصحية المتعلقة بنقص التغذية والبدانة آخذة في الارتفاع بشكل حاد في أمريكا اللاتينية وتتزايد أعباؤها على نظم الرعاية الصحية والميزانية في بلادنا.»

سيدة من بيرو تحمل طفلها.

وتقول السيدة إندرا نويي رئيسة مجلس إدارة مؤسسة بيبسيكو ومديرتها التنفيذية «إننا نؤمن في شركة بيبسيكو بأن علينا أن نؤدي دورا رئيسيا في إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحسين صحة وتغذية المجتمعات. ويعد برنامج الدعم المستمر لتحسين التغذية (ويشار إليه اختصارا بكلمة «سبوون»، أي الملعقة باللغة الإنجليزية) بمثابة خطوة مهمة لمواجهة التحديات الجسيمة في مجال التغذية التي تواجه الكثيرين في أمريكا اللاتينية.»

وتوضح الدراسات أن المراحل المبكرة من نمو الأطفال تعتمد بشدة على جودة وكميات نظم تغذية الأطفال الصغار. ورغم التقدم الذي حققته أمريكا اللاتينية في تحسين مؤشراتها الصحية في السنوات الأخيرة، فإنها تعاني من اتساع انتشار سوء التغذية المزمن، حيث يعاني منه ٧ ملايين طفل دون الخامسة من العمر. وفي الوقت نفسه، اقترن تزايد الدخل في بلدان المنطقة بزيادة بدانة الأطفال. ويعاني ما يقرب من ٤ ملايين طفل في أمريكا اللاتينية دون الخامسة إما من زيادة الوزن أو البدانة، مما يزيد من خطر إصابتهم بأمراض مزمنة كالسكري وأمراض القلب عند بلوغ سن النضج.

وسيقوم برنامج «سبوون» بإعداد مؤشرات لمساعدة الآباء وأخصائيي الرعاية على تبني عادات تغذية سليمة وسيدمج جهوده في مجال التغذية في الخدمات الصحية الحالية لرعاية الحوامل والرضع. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع في المناطق الريفية والحضرية في البلدان المشاركة في البرنامج بالتعاون مع وزارات الصحة والمنظمات غير الهادفة للربح في هذه البلدان.

مستخدمو المواصلات يختلطون بالباعة في سوق بنيجيريا.

مجتمع قائم على البيانات

يعتمد التقدم في إفريقيا على السياسات المبنية على البيانات الموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب والتي تشجع الحوكمة الرشيدة والمساءلة وتدعم صنع القرار وتخصيص رأس المال في القطاع الخاص.

وقام بنك التنمية الإفريقي، بالتعاون مع شركاء آخرين والبلدان المعنية، بتقديم الدعم اللازم لتحسين السجلات المدنية، واعتماد المعايير الإحصائية الدولية لتناسب الأوضاع المحلية، وتنسيق وإنتاج البيانات – كما قام بنشر المسوح والتعدادات السكانية وتحسينها.

وأطلق بنك التنمية الإفريقي عددا من المبادرات. ومن خلال منصة طريق المعلومات السريع في إفريقيا، وهي منصة بيانات مفتوحة، تزداد فرص حصول المواطنين على الإحصاءات الرسمية والإحصاءات الأخرى من خلال بوابات للبيانات في معظم البلدان والمنظمات الإقليمية. وهناك مبادرة أخرى تدعم إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالبنية التحتية والعمل والزراعة والتنمية الريفية، ويهدف برنامج «المقارنة الدولية من أجل إفريقيا» إلى توحيد إحصاءات الأسعار والدخل بين مختلف البلدان.

ويقول السيد دونالد كابيروكا رئيس بنك التنمية الإفريقي «إن علينا أن نقوم بكل ما يلزم لمواصلة تعزيز الإحصاءات في إفريقيا والحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة والمسوح النقدية وإحصاءات العمل والأهم من ذلك مسوح الأسر المعيشية والتعدادات السكانية.»

وقد أعلن صندوق النقد الدولي في نوفمبر مبادرته لتوفير بيانات إحصائية على شبكة الإنترنت بالمجان لجميع المستخدمين في كافة أنحاء العالم ابتداء من ١ يناير ٢٠١٥.

صناعة محلية

هناك تسع من بين كل عشر مزارع في العالم يصل مجموعها ٥٧٠ مليون مزرعة تديرها العائلات، مما يجعل المزرعة العائلية النمط السائد في الزراعة، وبالتالي فهي من العوامل الحيوية المحتملة للتغيير من أجل تحقيق الأمن الغذائي القابل للاستمرار والقضاء على الجوع في المستقبل، وفقا لما ورد في تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

وتنتج المزارع العائلية ما يقرب من ٨٠٪ من غذاء العالم وهي الراعي أيضا لقرابة ٧٥٪ من جميع الموارد الزراعية في العالم. وتقوم هذه المزارع بدور أساسي لتحسين قدرة النظم البيئية والموارد على الاستمرار، لكنها من أكثر النظم الزراعية المعرضة لمخاطر نفاد الموارد وتغير المناخ.

ويدعو التقرير إلى قيام القطاع العام – بالتعاون مع المزارعين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – بتحسين نظم الابتكار في مجال الزراعة. وتشمل نظم الابتكار الزراعي جميع المؤسسات والجهات الفاعلة التي تدعم المزارعين في صياغة وتحسين سبل العمل في عالم اليوم الذي يتسم بتزايد التعقيدات.

ووفقا لما ورد في التقرير، تنتشر المزارع العائلية أساسا في الصين (٣٥٪) والهند (٢٤٪) وبقية آسيا (١٥٪) بينما يوجد عدد أقل بكثير في إفريقيا جنوب الصحراء (٩٪) وبلدان أخرى حول العالم.

الأحداث في عام ٢٠١٥

٢١–٢٤ يناير، دافوس، سويسرا
الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي

٢٦–٢٩ مارس، بوسان، كوريا
الاجتماع السنوي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية

١٧–١٩ إبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٢–٥ مايو، باكو، أذربيجان
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي

١٤–١٥ مايو، تبليسي، جورجيا
الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

٢٥–٢٩ مايو، أبيدجان، كوت ديفوار
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الإفريقي

هجرة الأسماك

وافق «صندوق البيئة العالمي» و«مجموعة البنك الدولي» على تنفيذ مشروع بمبلغ ١٠ ملايين دولار في سبتمبر للتصدي لمشكلة انخفاض الثروة السمكية من الأسماك المهاجرة. ويهدف «مشروع الشراكات بين المحيطات لمصايد الأسماك القابلة للاستمرار والمحافظة على التنوع البيولوجي» إلى تحسين إدارة الأسماك المهاجرة ذات القيمة العالية والحفاظ على المنافع الاقتصادية من مصايد الأسماك القابلة للاستمرار والمحافظة على التنوع البيولوجي في الاقتصادات والمجتمعات النامية. وهناك أكثر من مليار شخص يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين الغذائي وقرابة ٣٠٠ مليون شخص يعتمدون على المحيطات النظيفة في معيشتهم.

وتقول السيدة بولا كاباليرو كبير مديري شؤون البيئة والموارد الطبيعية في البنك الدولي «إن صحة الثروة السمكية العالمية وإنتاجيتها معرضة للخطر من الإفراط في الصيد وتدمير الموائل البحرية والتلوث البحري، الأمر الذي يتفاقم نتيجة منظومة ترتيبات الحوكمة التي تفتقر للكفاءة.»

ورغم أن العديد من التجمعات السمكية تقع في المناطق الاقتصادية الخالصة لفرادى البلدان، فإن الأنواع المهاجرة من الأسماك كالتونة والخرمان والقرش تسافر بين هذه المناطق وخارج حدود مناطق الاختصاص الوطنية. وتمثل هذه الأسماك جانبا من أهم أنواع الأسماك في المحيط من حيث قيمتها الاقتصادية العالية. ويشارك ٨٥ بلدا في صيد سمك التونة وحده وبقيمة تصل إلى ١٠ مليارات دولار في السنة.

وستخصص المنحة البالغة ١٠ ملايين دولار إلى أربع مناطق بحرية – هي غرب الأطلسي والكاريبي، وخليج البنغال في المحيط الهندي، وغرب ووسط المحيط الهادئ، وشرق المحيط الهادئ — وذلك لدعم الإدارة المشتركة المبتكرة من القطاعين العام والخاص.

سوق السمك في بروني.